

أمام الحكومات الخليجية فرصة جيدة للاستفادة من تطور ونمو الصيرفة الإسلامية

المرزوق: نقلة بنظام «بيتك» المصرفي.. الأكثر تطوراً في تاريخه

الوعي فيما يتعلق بشتر مفاهيم التمويل الإسلامي مع الأجهزة الحكومية حيث يوجد هناك اختلاف وتفاوت بين مستويات الفهم والوعي من منطقة إلى أخرى ومن فرد إلى آخر في القطاع الحكومي. وهناك بعض القوانين والأحكام التي تحتاج إلى أن يتم تفعيلها وذلك بغرض تنظيم التمويل الإسلامي حيث يعتبر هذا الأمر عنصراً مهماً من عناصر النجاح، كما يمكن أن تؤدي العوائق السياسية أو الاجتماعية إلى إعاقة قبول التمويل الإسلامي في بعض البلاد حيث يعتبر جزءاً من الوعي العالمي.

وأشار المرزوق إلى أن الصكوك حققت نجاحاً واسعاً كأدوات مالية خلال السنوات الأخيرة وخاصة في مجال تمويل البنية التحتية، وحقت الصكوك الإسلامية انتشاراً سريعاً وواسعاً، كما قامت البنوك بتبني صفقات تمويل إسلامي مشتركة ومجمعة، وحقت الصكوك نمواً سنوياً بنسبة 17٪ حيث تضاعفت هذه النسبة خلال العشر سنوات الأخيرة لتصل إلى 100 مليار دولار عام 2017 مقارنة بـ 42 مليار دولار عام 2008، وقامت الأسواق المالية الإسلامية بطرح صكوك التمويل على الصعيد المحلي والعالمي وذلك لتنوع أدوات التمويل من جهة وتمويل مشاريع البنية التحتية لجميع أنواع الأنشطة والمشاركة في تمويل محطات المياه والكهرباء والصرف الصحي ومشاريع الطاقة النظيفة وتوسعة البنوك وأنشطة الشركات وتمويل الحكومات من خلال المشاريع الحقيقية التي تساهم في تحقيق التطوير والنمو المستمر.

من جهة أخرى، تعتبر دول الخليج مؤهلة بشكل أكبر من الدول الأخرى لتطوير وتبني الصكوك الإسلامية على شرط وجود أعداد كافية من المتداولين في السوق، وعلى شرط أن تكون شركات الاستثمار والمؤسسات قادرة على أن تعمل كصانع سوق، إن تبني خطط التطوير الاقتصادي يستلزم بالضرورة التوسع في إصدار الصكوك وخلق سوق ثانوي يساهم بشكل كبير في تعزيز ومساندة المدخرات وتوسعة دائرة الاستثمار.



(متين غوزال)

د.محمد الهاشل متوسلاً حمد المرزوق ومازن الناهض في جناح بيتك

هذه مزايا الصكوك

لتحقيق الاستخدام الكامل للتمويل الإسلامي كجزء من أي شركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ويجب أن تكون هناك قوانين كافية لحماية حقوق جميع المساهمين، مع تحقيق التوازن الكامل بين حجم القوانين والقيود مقابل الحوافز التشجيعية في السوق لاستخدام أدوات التمويل الإسلامي، وعلى سبيل المثال يمكن ضبط تقييم المخاطر بشكل مناسب للمشاريع المدعومة حكومياً. على العموم، يجب أن يتم بذل الجهود الكافية لزيادة الوعي والفهم للتمويل الإسلامي ودوره في تمويل مشاريع البنية التحتية المشتركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ويجب أن يكون هناك هيكل شركة واضح بين القطاع العام والقطاع الخاص وذلك لتسويق منتجات التمويل الإسلامي.

قال المرزوق إن صكوك التمويل الإسلامي تتضمن المزايا التالية: ابتكار الأدوات المالية والاستثمارية وتداولها في أسواق الأوراق المالية، واختلاف الأنواع وصلاياتها، ويمكن استخدام الصكوك وفقاً للمشروع كل قطاع وهذا يعني أنها يمكن استخدامها لتمويل المشاريع في القطاعات الزراعية والصناعية والعقارية، ويمكن استخدامها من قبل البنوك المركزية في عمليات الأسواق المفتوحة وبمفهوم طريقة استخدام سندات الدين، وأدوات تستخدمها البنوك الإسلامية لتحقيق التناقص بين الفترات الزمنية للموارد مقارنة بالمدد الزمنية لتوظيف الأموال، وتعمل الصكوك على تحسين الكفاءة والتوسع لأسواق المال.

وأضاف المرزوق: يجب على الحكومات التأكد من وجود إطار العمل القانوني والرقابي المناسب

والصناعات التي لا تتناسب مع الخليج يمكن أن يساعد التمويل الإسلامي في التنوع الاقتصادي وتحقيق الاستدامة والتطور المالي. يعمل على تلبية الاحتياجات الحالية بدون التأثير على قدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق احتياجاتها، وقد اتسع مفهوم التطوير المستدام ليشمل قطاع الشركات حيث تقوم الشركات ببناء ووضع استراتيجيات استثمار مستدامة وفعالة، ويجب أن يكون هناك مزيد من

الاقتصادية الكبرى المتغيرة بما في ذلك تغيير السياسات وانخفاض أسعار النفط وازدياد العجز في الموازنات العامة قد أدت جميعها إلى التفكير بإجراء المزيد من التنوع، لافتاً إلى أن التمويل الإسلامي يقدم أطروحة مالية عالمية تتخضم جميع المهتمين وذلك يعود إلى تقيده بصفتها الاقتصاد المالية. تتطلب الأسواق اليوم المزيد من السياسات المتعلقة بالشفافية والإفصاح الواضحة، حيث إن المساهمين سيبتعدون عن تلك الشركات التي لا تعمل على توفير المعلومات الجيدة في الوقت المناسب، على ضوء التطور والتقدم الذي تم تحقيقه في توفير المعلومات الجيدة

الإسلامي لتقوية وتعزيز البنية التحتية المالية وزيادة التعاون العالمي من خلال مختلف وسائل التمويل الإسلامي. إن التمويل الحقيقي ومغزى بالأصول بحيث يؤدي ذلك إلى تكوين قاعدة قوية وثابتة للنمو الاقتصادي». وأضاف: أثبتت الاقتصادات الحالية انخفاها وضعفها تجاه المخاطر النامية وتباطؤ النمو والتقلب بسبب نقص الأنظمة المالية المتنوعة. إن هذا الأمر وبالإضافة إلى ظروف الأسواق



حمد المرزوق

أمام البنوك الإسلامية الأخرى الرغبة في الاستفادة من جهوده في هذا المجال بنقل تجربته في هذا النظام. وأضاف: «بالنظر إلى المخاوف الاقتصادية الحالية فإنه يمكن استخدام التمويل الإسلامي بجميع قدراته العالية بشكل واسع من قبل الحكومات والمؤسسات المالية كاستراتيجية لتنويع مصادر الدخل ودفع عجلة النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، ويمكن للحكومات استخدام التمويل

البالغ نحو 2,3 تريليون دولار يكاد يساوي في القيمة أحد المصارف العالمية الكبرى، مشيراً إلى وجود إمكانية كبيرة للمصرف والمصرف أن المصارف الإسلامية تحتاج إلى المزيد من الاستثمار في الوسائل والأدوات التقنية الحديثة نظراً لأهميتها في العمل المصرفي وأقبال العملاء عليها، مشيراً إلى أن «بيتك» يعمل لإحداث نقلة كبيرة في نظام المصرفي ستكون الأكثر تطوراً في تاريخه، وستتيح الفرصة

المرزوق: الصيرفة الإسلامية لا تتناسب مع حجم المسلمين في العالم

قيمة الصناعة المالية الإسلامية تكاد تساوي أحد المصارف العالمية الكبرى

تحتاج إلى المزيد من الاستثمار في التقنيات الحديثة

المرزوق: الصيرفة الإسلامية لا تتناسب مع حجم المسلمين في العالم، كما أن حجم الصناعة المالية الإسلامية

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي (بيتك) حمد المرزوق، إن أمام حكومات دول مجلس التعاون الخليجي فرصة جيدة للاستفادة من تطور ونمو الصيرفة الإسلامية نظراً لتركز هذه الصناعة في عدد من دول المنطقة وتوافر مقومات نجاحها، مشيراً خلال حلقة نقاشية عن استخدام التمويل الإسلامي لبناء اقتصاد مستدام ومتنوع إلى الأهمية الكبيرة للصكوك كونها أداة مبتكرة توفر حلولاً تمويلية للشركات والحكومات، لكنها ما زالت تحتاج المزيد من التسهيلات والدعم التشريعي والتنظيمي لزيادة إصداراتها، فهناك نحو 19 هيئة فقط تصدر الصكوك السيادية ونطمح إلى زيادة هذا العدد، حيث تساهم الصكوك في حركة التنمية ومساعدة الحكومات والشركات على تنفيذ خططها ومشاريعها، كما أنها تساهم في البنوك الإسلامية على تنظيم سيولتها وإدارة هذه السيولة بكفاءة.

وأشار المرزوق، خلال مشاركته في الجلسة الأولى في مؤتمر «المالية الإسلامية: أطروحة عالمية»، بالتعاون هيئة الرقابة المالية الاتحادية في ألمانيا وتهدفها للعمل المالي الإسلامي، حيث أسفر ذلك بعد عامين ونصف من التعاون عن الترخيص لأول بنك إسلامي متكامل في ألمانيا هو «بيتك ألمانيا» الذي بدأ العمل منذ العام 2015 وأصبح لديه الآن 4 فروع ويحقق نمواً في أعماله التشغيلية حيث تنمو الإيداعات وحجم العملاء، كما يلاحظ طلب كبير على ما يقدمه من منتجات وخدمات، ونتوقع أرباحاً جيدة للمصرف بعد عامين، وذلك يعود إلى تبني سياسة تسويقية لا تركز فقط على المسلمين في ألمانيا رغم عددهم الكبير خاصة من الجالية التركية، وإنما تتوجه إلى جميع العملاء، مع اعتماد نموذج أخلاقي يركز على تمويل المشاريع والسلع والتنمية ورفض المعاملات غير الأخلاقية ذات الأثر الاجتماعي والتنموي الضار.

وأضاف المرزوق أن الصيرفة الإسلامية تسير في مسار صحيح وبناء جيد لكنه لا يتناسب مع حجم المسلمين في العالم الذي يمثل نحو 24٪ من إجمالي سكان العالم، كما أن حجم الصناعة المالية الإسلامية

الناهض: المصارف الإسلامية لن تزيح «التقليدية» حتى مع نموها الكبير

القائمة عليها والمصاحبة لها قد دخلت الجيل الثاني من عالم التكنولوجيا المالية المسخر لتحقيق أفضل جودة في مجال خدمة العملاء كما يجب الاهتمام وتحقيق أعلى معايير الأمان في التعامل مع العملاء وبياناتهم خاصة بشكل تقني، بيانات العملاء هي من أهم الأصول لدى البنوك الإسلامية ويجب الحفاظ على أمنها وجودتها. وأضاف: تحتاج البنوك الإسلامية إلى أنظمة تكيّة يشغلها موظفون ذوو مهارات عالية ومهنيون بفعالية جديدة، الأمر الذي يدفع إلى آفاق جديدة من التطور والنمو. وأكد الناهض إيمانه بأنه لكي تنمو الصيرفة الإسلامية يجب أن تنتقل من المنتجات التي تركز على الإسلام إلى الاقتصاد الذي يركز على الإسلام، اقتصاد متكامل من كل الجوانب الشرعية والرقابية والتنظيمية، وأنا أرى أن المصارف الإسلامية لن تزيح الصيرفة التقليدية أو تحل محلها حتى مع نموها الكبير، سنصل إلى 10٪ من حجم الصيرفة بالعام، ستكمل الصيرفة التقليدية ونقدم الشمول المالي لن يربودن هذه النوعية من الخدمات، وسنظل الخدمات المالية الإسلامية جانباً.

بعدة لغات، وفي هذه الحالة نرى قيام البورصة بوضع المعايير والخطوط الرئيسية للشركات المدرجة، إن التمويل الإسلامي يعتبر شفافاً ومنظماً لجميع المساهمين الرئيسيين. وختتم الناهض «أعتقد بشكل عام أن النظرة المستقبلية إيجابية لفترة 5-10 سنوات المقبلة، وذلك بسبب استمرار الطلب واستمرار معدلات النمو فوق المعدل بالنسبة لقطاع التمويل الإسلامي، إن هذا الأمر صحيح تماماً وخاصة عندما نركز على الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من التركيبة السكانية، وسيكون هذا الأمر محركاً رئيسياً للنمو والتطوير في المستقبل، وسيعمل على زيادة الطلب على جميع أنواع خدمات التمويل الإسلامي، من أحد المهام الرئيسية للتمويل الإسلامي التركيز على تطوير الأراضي ومساندة الاقتصاد الحقيقي. تعتبر هذا العناصر مطابقة لاحتياجات الدول النامية». وتابع الناهض بالقول إن هناك حاجة ملحة في البنوك الإسلامية لتسعين الموارد البشرية وفهم التطورات المتلاحقة في الأسواق وإعادة التعامل معها والتحول إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على التكنولوجيا وتجميع وتصنيف بيانات العملاء وترتيبها لفهم متطلباتهم واحتياجاتهم، حيث علينا أن نضمن أن تشغول أنظمة المعلومات وخدمات التقنية

حيث يعتبر هذا الأمر عنصراً رئيسياً من عناصر النجاح. يمكن أن تؤدي بعض العوائق التي تأخير عملية قبول التمويل الإسلامي في بعض البلاد، حيث إن هذا الأمر يعتبر جزءاً من امتلاك المزيد من الوعي العالمي، وعلى العموم يجب أن تكون هناك جهود كبيرة لتعزيز ودعم عملية فهم التمويل الإسلامي ودوره في تمويل مشاريع البنية التحتية». ونوه الناهض: «تعتبر الشفافية جزءاً لا يتجزأ من المؤسسات المالية. تتطلب الأسواق اليوم المزيد من السياسات المتعلقة بالشفافية والإفصاح الواضحة، حيث إن المساهمين سيبتعدون عن تلك الشركات التي لا تعمل على توفير المعلومات الجيدة في الوقت المناسب، على ضوء التطور والتقدم الذي تم تحقيقه في توفير المعلومات الجيدة

وبالرغم من أنه قد تم بذل الكثير من الجهود وتحقيق الكثير من النتائج خلال الفترة الماضية للبنوك الإسلامية في التسعينيات وأوائل الألفين، حيث تم تحديد الاتجاه نسبياً لتحقيق معدلات نمو وتوسع أعلى في حصة السوق المحلي والتي كانت تدعمها عمليات تطوير بيئة رقابية وقانونية أفضل، وعلى سبيل المثال فإن تأسيس قانون البنوك الإسلامية هنا في الكويت والخاضع لرقابة بنك الكويت المركزي قد شهد زيادة ملحوظة في حصة سوق التمويل الإسلامي والتي بلغت أكثر من نصف حصة البنوك ككل، وبالرغم من ذلك فإن هناك حاجة إلى فعل المزيد على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي لتحسين وتطوير التطبيق العملي لأدوات التمويل الإسلامي من الجهة الرقابية والقانونية، وذلك لتعزيز وتدعيم ومساندة عملية قبوله.



مازن الناهض

تنبثق من حقيقة أنه منذ مرحلة التأسيس في أوائل السبعينيات وخاصة في الخليج والشرق الأوسط. وقد تم تجاوز هذا الأمر من خلال التركيز على الأسواق الرئيسية التي كان يوجد فيها طلب على المنتجات المطابقة للشرعية الإسلامية وقبولها وخاصة في تركيا وماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي. وأضاف: مازال الوعي والفهم لمبادئ التمويل الإسلامي يشكلان أحد التحديات الرئيسية التي مازالت تواجه التمويل الإسلامي.

تلبية للمطالبات الرقابية، وقد يضع هذا الأمر بعض الضغوط على بعض الجهات لتفادي بعض الدول بسبب نقص البنية التحتية المالية لتأسيس وتشغيل التكنولوجيا المالية، هناك حاجة إلى قوانين جديدة لدعم هذا التوجه وإعطاء البنوك بشكل عام والبنوك الإسلامية بشكل خاص المرونة الكافية لاستخدام هذه التكنولوجيا الجديدة بشكل كامل. وأشار الناهض إلى أن قطاع التمويل الإسلامي لا يزال يافعا، حيث إن هذه التحديات القائمة

التمويل الإسلامي يساعد على تبني وتنمية التكنولوجيا المالية

الوعي والفهم لمبادئ التمويل الإسلامي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التمويل الإسلامي

هناك حاجة إلى فعل المزيد لتحسين وتطوير التطبيق العملي لأدوات التمويل الإسلامي

قال الرئيس التنفيذي للمجموعة في «بيتك»، مازن الناهض في جلسة «التمويل الإسلامي - ما يمكن من المستقبل» يمكن أن يساعد التمويل الإسلامي على تبني وتنمية التكنولوجيا المالية سواء من خلال تمويل أو تخصيص أموال مخصصة. وقد بدأ بيتك بالفعل بالاستثمار في التكنولوجيا المالية من خلال صندوق مخصص يتمثل الهدف منه في تحقيق النفع للمجموعة، ما يزيد على 20 مليون دولار. ورأى الناهض أن التكنولوجيا المالية عنصر دعم للتمويل الإسلامي، خاصة أننا نعيش في العصر الرقمي. إضافة إلى ذلك فإن «بيتك» يمتلك شركة تكنولوجيا معلومات متخصصة. كما أن الاستراتيجية الكلية تتضمن مستقبلاً أن يتم إدراج التكنولوجيا المالية في عملياتها المستقبلية. كما أننا نرى التكنولوجيا المالية كعنصر تطور. بحيث يمكن للتمويل الإسلامي الاستفادة من انخفاض التكلفة وتقديم خدمات أفضل للعملاء. كما نعتقد أيضاً أن التمويل الإسلامي قد بدأ سلفاً في التكيف مع هذا الواقع، وتتضمن التكنولوجيا المالية بعض التحديات التي تعوق